مقترح لاطـار
المسؤولية المجتمعيّة للشركات ولمؤسسات المجتمع المدنـي
في الأردن

مقدم للملتقى الثاني للمسؤولية المجتمعيّة للبنوك
جمعيّة البنوك في الأردن

دائرة الدراسات والسياسات

د. راضـي العتـوم

ايلول ٢٠١١

الشركـاء الاستراتيجيون: المفهوم الواسع للشـراكة فيما بين القطاع العام والخاص وهيئات المجتمع المدني

أولا: الحكومـة

تطوير التشريعات، وتقديم الحوافز، والتوجيه، والمعلومات، والمسوحات الميدانية.

ثانيا: الشـركات ومؤسسات الأعمال

تعاون وتظافر الجهود، وصياغة استراتيجيات تشاركية، ورسم خطط تنفيذية متكاملة مع كافة الأطراف، ورصد مخصصات مالية، والحفاظ على شفافية الاستراتيجية والخطط التنفيذية، التنفيذ السليم والهادف، والتقييم والمراجعة، واصدار البيانات والمعلومات، وتحفيز موظفيها على المبادرات.

ثالثا: هيئات المجتمع المدني

اعتماد مبادىء الحاكمية المؤسسية، والمساءلة والشفافية المالية، وبناء شراكات مع القطاع الخاص المحلي لتنفيذ مشاريع مشتركة مع كافة الأطراف، والتقدم بمشاريع ذات جدوى للمجتمع أو للفئات المستهدفة.

اطار عمل المسؤولية المجتمعيـة للبنوك والشركات

يأتي اطار برامج عمل المسؤولية المجتمعية للبنوك والشركات من التعريف والمفهوم الواسع لها:

- **البنك الدولي:** " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل؛ لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة، ويخدم التنمية في آن واحد".
- **مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة:** " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعيّة الحياة للقوى العاملة وعائلاتهم، اضافة الى المجتمع المحلي، والمجتمع ككل" (www.wbcsd.org/hbdf.pdf).

أبعـادٌ استراتيجيـةٌ للنجـــاحِ

- تعزيـــز الحوكمة المؤسسيـــة : لكافة الشركاء الاستراتيجيين.
- ابراز المسؤولية المجتمعية في الخطط الاستراتيجية والموازنات المالية للشركات ومؤسسات الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني.
- توفير المعلومات من كافة الأطراف ولكافة الشركاء، ونشرها بشفافية.
- العمل على تطوير الثقافة المجتمعية، والتركيز على التعليم في المدارس لتثقيف وتوعية الطلبة، وتعريفهم بالدور المجتمعي المُلقى على عاتقهم إلى جانب التعلّم.
- التوجيه السليم والهادف للإنفاق على المسؤولية المجتمعية بعيدا عن المظهـر الاعلامي.

الاستهـــداف الأمثـــل للإنفـــاق هو أساس نجـــاح المسؤولية المجتمعيّـة

أيـــن تُنفـــقُ البنوك والشركات مخصصاتـــها ؟

- **في المناطق المستهدفة**؛ استهداف مناطق **جيوب الفقـر**، والمناطق الهامشية والنائية والفقيرة في كافة قرى، ومدن، وريف، ومخيمات، وبادية المملكة.
- **للفئـات المستهدفـة**؛ استهداف **فئات الفقراء**، ومتدني الدخل من العطلين عن العمل، أو من العاملين ذوي التدخل المتدني.
- **في القطاعات المستهدفـة**؛ تقديم البرامج والخدمات **للمشروعات العامة**، **وللقطاعات الاقتصادية** ذات العائد الأقل بهدف زيادة قيمتها المضافة، وزيادة انتاجيتها، بدءاً من مشروعات وخدمات قطاع الزراعة، والصناعة، فالخدمات بأنواعها؛ التعليمية، والصحية وغيرهما.

الاستهـــداف الأمثـــل للبرامـج هو أساس نجـاح المسؤولية المجتمعيّـة

على ماذا تُنفـق مخصصـــات المسؤوليـــّة المجتمعيـــّة ؟

- مساهمات نقديـــة أو عينـــة مباشرة للفقـراء.
- مشاريع انتاجية أو خدمية مستدامـــة بالمجتمعات المحليّـة.
- إنشاء برامج خدمية وتنموية بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني والاتفاق على آلية استمراريتها.
- إنشاء أو تطوير برامج أو مشاريع انتاجية أو خدمية وتسليمها ليقوم الغير بمتابعة استدامتها.
- صيانة المشروعات العامة أو ترميمها أو\و تشغيلها للمحافظة على استدامتها.
- تبنّي برامج تدريب متخصصة، واعادة تأهيل للخريجين، ولقوة العمل المتعطلة بحيث تمكنهم من الانخراط بالعمل.
- تبنّي دعـم إنشاء مؤسسات تمويل ميكروي وصغير للعمل في مناطق مستهدفة.

مقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي

انشـــاء لجنـــة تنســـيقيّة للمسؤولية المجتمعيـــّة

المسؤوليات المقترح إناطتها باللجنة التنسيقية:

- التنسيق فيما بين الأطراف المعنيّة لتطوير مشاريع، وبرامج، وأطر العمل؛
- اقتراح ما من شأنه تسهيل إدارة تلك البرامج ماليـّا، وفنيـّا، وإداريـّاً؛
- العمل كحلقة وصل بين الحكومة من جهة، والأطراف ذات العلاقة كهيئات المجتمع المدني، والشركات، والمؤسسات المتخصصة من جهة أخرى؛
- أن تكون المرجعية المتخصصة للقيام بالدور التنسيقي والتنظيمي لجميع أنشطة المسؤولية المجتمعيـّة؛
- جمع وتبويب وإصدار البيانات والمعلومات الخاصة بالمجتمعات المحلية، والمنظمات التي تمثلها، وتوفيرها للشركات العاملة وللشركاء كافة من أجل المساعدة في رسم الخطط والاستراتيجيات، وتنفيذ البرامج؛
- العمل على تنمية الطاقة البشرية، وتأهيلها، وتوجيهها وتوعيتها؛
- توجيه طاقات الشباب، وإدماج الطلبة والشباب في البرامج والأنشطة التنفيذية، وتوجيههم ودعمهم لخدمة مجتمعاتهم المحلية؛

انشـــاء لجنـــة تنســـيقيـــة للمسؤولية المجتمعيـــّة

المسؤوليات المقترح إناطتها باللجنة التنسيقية:

- إصدار دليل إرشادي للشركات يوضح حاجات المجتمعات المحلية، ويحدد الخدمات المطلوبة في المناطق المستهدفة، والفئات المستهدفة بالخدمات والبرامج التنموية؛
- تحديد المشروعات التنموية الميكروية والصغيرة الممكن إنشاؤها لتنمية تلك المناطق، ودراسة جدواها الاقتصادية والاجتماعية بهدف سدّ حاجة العاطلين عن العمل فيها، ويتم كل ذلك بصورة تطوعية دون إلزام بتنفيذها؛
- الاستفادة من المنظومات الحالية في تقديم الخدمات والإعانات المتأتية من الشركات والأفراد، وأعمال الوقف الخيري الإسلامي، وغيره من أعمال الوقف المقدمة لخدمة، أو تنمية، أو دعم المجتمعات، أو الأفراد، أو المؤسسات والهيئات؛
- إبراز وتحديد المناطق، والقطاعات المستهدفة ببرامج المسؤولية المجتمعيـّة للشركات ومؤسسات المجتمع المدني.

الإطـار المقترح للمسؤولية المجتمعيّة

اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- **تكوين لجنة تنسيقية للمسؤولية المجتمعيّة** يكون مقرها في **«المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي»**؛ يبدأ تنظيمها **بلجنة تأسيسيـة**.
- استحداث **سكرتاريا للجنة التنسيقية** لغايات التنسيق، والتواصل، والتوثيق، والتوجيه.
- **تمثيل الأطراف الإطار الثلاثـة الرئيسـة** في اللجنـــة بالإضافة الى بعض ممثلي المجتمعات المحلية.
- أن **لا يكون هنالك إلزام من قبل الحكومة، أو من أي طرف آخر لأي من الشركات** للقيام بدور محدد ضمن برامج المسؤولية المجتمعيّة وخدماتها ومشروعاتها.
- تقدم **سكرتاريا اللجنة التنسيقية دليلا إرشاديا لأفضل الممارسات** في هذا المجال، وتنشره على الموقع الالكتروني الخاص باللجنة المقترحة.

اللجنـــــة التأسيسيّة للمسؤولية المجتمعيّة المقترحـــة

١. ممثل / وزارة الماليــة؛
٢. ممثل / وزارة التنمية الاجتماعية؛
٣. مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي؛
٤. مدير عام صندوق المعونة الوطنية؛
٥. رئيس اتحاد الجمعيات الخيريــة؛
٦. ممثل/ البنوك الفاعلة يختاره مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن؛
٧. ممثل/ مؤسسة نهـــر الأردن؛
٨. ممثل/ الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية؛
٩. ممثل /غرفة الصناعة يعينه رئيس غرفة صناعة الأردن؛
١٠. ممثل /غرفة التجارة يعينه رئيس غرفة تجارة الأردن؛
١١. ممثل/ الشركات الكبرى (البوتاس، والفوسفات، والمصفاة، والاسمنت)؛
٢١. ممثل لشركات الاتصالات (زين، أورانج، أمنيه)؛
٣١. ممثل/ شركات الأدويــة يختاره اتحاد شركات الأدوية.

الهيئــة العامــة للمسؤولية الاجتماعية للشركات

اللجنة التنسيقية للمسؤولية الاجتماعية

- ❖ رسم السياسة العامة للمسؤولية المجتمعيّة: الفنية، والمالية، والإدارية؛
- ❖ استقطاب العضويات والتمويل من الشركات، والمؤسسات، وهيئات المجتمع المدني، وقطاع التجارة والأعمال؛
- ❖ التحفيز على استقطاب الجهود العامة، والخاصة، والتطوعية، وتوجيهها لبرامج الخدمات الممكنة كمسؤولية مجتمعية على الأطراف كافة؛
- ❖ تعزيز مفهوم الشراكة، ومتابعة الرؤية التنموية للحكومة، وتقديم الدعم المالي والفني اللازم لذلك؛
- ❖ تكون اللجنة حلقة الوصل فيما بين الأطراف المساهمة كافة ، وبين الحكومة لتفعيل الأدوار، والوصول الى تحقيق الأهداف المرسومة كافة والمأمولة منها.

سكرتاريا اللجنـة

- ❑ التنسيق والربط فيما بين الأطراف ذات العلاقة؛
- ❑ توعية وتدريب موظفي ومتطوعي المؤسسات والشركات؛
- ❑ جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمجتمعات المحلية وتوفيرها للشركات؛
- ❑ الافادة من الدراسات والمسوحات الميدانية بهدف تحديد احتياجات المجتمعات المحلية من المشاريع والبرامج ؛
- ❑ اصدار دليل ارشادي للشركات يوضح الحاجات للمجتمعات المحليـة.

الهيئــة العامــة للمسؤولية الاجتماعية للشركات

اللجنة التنسيقية للمسؤولية الاجتماعية

- ❖ تحديد سياسات وأبواب الإنفاق، وكذلك مصادر الدخل، ووضع أطر وأوجه الإنفاق؛
- ❖ تكوين اللجان التنسيقية المتخصصة من بين الأعضاء للقيام بأدوار محددة؛
- ❖ العمل على تنسيق الجهود العامة، والخاصة، والتطوعية لتفعيل تطبيق برامج الخدمات الموجهة للمسؤولية المجتمعية؛
- ❖ دعم الدراسات والمسوحات لتسهيل الوصول إلى الفئات، والمناطق المستهدفة؛
- ❖ تُشرف اللجنة على تنظيم أية موارد أو مخصصات أو مصروفات تحتاجها طبيعة أعمالها، وتُحدد الشروط والمعايير الواجب اتباعها، بما في ذلك تسهيل مهام سكرتاريا اللجنة الفنية والإدارية والمالية؛
- ❖ متابعة إنجازات وأعمال أوجه نشاط المسؤولية المجتمعية.

سكرتاريا اللجنـة

- ❑ تقديم الدلائل والمؤشرات الموجهة لضمان تحقيق الاستدامة؛
- ❑ اقتراح السياسات التي من شأنها تحفيز المسؤولية المجتمعية الريادية؛
- ❑ متابعة تنفيذ توجهات اللجنة التنسيقية وايجاد آليـة منظمة للمتابعة.

الأطراف المقترح تمثيلها باللجنة التنسيقية العامة

١٢. وزارة الماليـة (لمراجعة التشريعات ذات العلاقة، وتوفير المعلومات المالية).

١٣. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمانة العامة)

١٤. دائرة مراقبة الشركات (لتنسيق العمل مع كافة الشركات المسجلة).

٥١. ممثلون للمجتمعات المحليـة

١٦. شركات رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات (يمكن تمثيل عدة شركات)

١٧. وزارة الشؤون البلدية والقروية

٨١. الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب

١٩. المجلس الأعلى للشباب

٢٠. أمانة عمـان الكبرى

١. جمعية البنوك في الأردن و/أو البنوك الفاعلة

٢. غرفة تجارة الأردن (وممثلون فاعلون)

٣. جمعية رجال الأعمال

٤. الاتحاد العام للنقابات المهنيـة

٥. الاتحاد العام لنقابات العمال

٦. الاتحاد العام لشركات التأمين

٧. الاتحاد النسائي الأردني العـام

٨. جامعات حكوميـة

٩. جامعات ومدارس خاصـة

١٠. خبـراء ومتخصصون

١١. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (للتزويد بالاستراتيجيات والدراسات والبيانات ومواطن الأولويات الوطنية).

عضوية مجلس الهيئة التنسيقية للمسؤولية المجتمعية المقترح

يتمثل مجلس الهيئة التنسيقية المقترح من المؤسسات والقطاعات التالية:

- وزارة التنمية الاجتماعية (للتزويد بالاستراتيجيات والمعلومات والمسوحات الاجتماعية).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (للتزويد بالاستراتيجيات والدراسات والمعلومات ومواطن الأولويات الوطنية).
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- دائرة مراقبة الشركات (لتنسيق العمل مع كافة الشركات المسجلة).
- جمعية البنوك في الأردن (لتمثيل كافة البنوك العاملة).
- غرفة تجارة الأردن
- غرفة الصناعة
- الاتحاد العام لنقابات العمال
- الاتحاد العام لشركات التأمين
- نقابة المقاولين
- نقابة الأطباء
- شركات الأدويــة
- جمعية رجال الأعمال
- جمعية أصحاب المطاعم والفنادق
- ممثلو مراكز الاستشارات والدراسات والابحاث المتخصصة.

أهـم النتائـج والانجازات للمسؤولية المجتمعيـّة

- **اهتمام عربي حكومي**؛ اجتماع وزراء التنمية الاجتماعية العرب عام ٢٠٠٨.
- **اهتمام حكومي أردني**؛ طلب رئاسة الوزراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع اطار عام لمأسسة العمل بالمسؤولية المجتمعية، وتبني الحكومة له كعمل طوعي اختياري للشركات والبنوك ومؤسسات الأعمال، ودون تحمل الخزينة أية أعباء ماليـة.
- موافقة الحكومة على **توصية المجلس الاقتصادي** بإنشاء **لجنة تنسيقية للمسؤولية المجتمعية** لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- تبنّي **الاتحاد العام للجمعيّات الخيرية** إنشاء « **مؤسسة تمويل ميكروي وصغير** » تستهدف مناطق جيوب الفقـر، والعاطلين عن العمل، والفقـراء في مختلف المناطق.
- يتوقـع من **البنوك المساهمة الفاعلة** في:
  - دعـم شرائح الفقـراء والعاطلين عن العمل من خلال البرامج المختلفة للمسؤولية المجتمعية؛
  - المساهمة الهامـة بتمويل ودعم إنشاء مؤسسات تمويل ميكروي وصغير تهدف لمحاربة الفـقر والبطالة في المملكة.

خالص التقدير لاهتمامكم ومتابعتكم